أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (2000-2020)

*ذو الفقار حسن دعبول أ.د. أكرم حوراني

*باحث أكاديمي، طالب دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، اختصاص علوم مالية ومصرفية
أستاذ دكتور، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، اختصاص اقتصاد نقدي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة من 2000 وحتى 2020، وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، كما أظهرت النتائج أن أثر الانفاق الاستهلاكي العام كان أكبر من أثر الانفاق الاستثماري العام. وأشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للمتغير الوهمي الممثل لفترة الحرب على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام- الناتج المحلي الإجمالي- الاستثمار الكلي- الاستهلاك الكلي – الإنفاق الاستثماري.

The Impact of Public Spending on the Gross Domestic Product in Syria(2000-2020)

Zoalfekar Daaboul[1], Prof. Akram Al-hourani [2]

[1]PhD Student, Department of Insurance& Bankinig, Faculty of Economics, Damascus University.
[2]Professor of Department of Insurance& Bankinig, Faculty of Economics, Damascus University.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of government consumption and investment spending on the gross domestic product in Syria during the period from 2000 to 2020. The study used the ARDL model, the results of the study showed: There is a positive and significant impact of government spending (both investment and consumption) on the gross domestic product in Syria, and the results showed that the impact of government consumption spending was greater than the effect of government investment spending. The results also indicated that there was a negative and significant impact of the dummy variable representing the war period on the gross domestic product.

Keywords: public spending - gross domestic product - total investment - total consumption - investment spending.

1-مقدّمة Introduction:

تتميز السياسة المالية بأهمية كبيرة انطلاقاً من التأثير المباشر وغير المباشر لأدواتها المتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة على كافة شرائح المجتمع وقطاعاته، حيث تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية وتتأثر بها، ولذلك أصبحت الحكومات تستخدمها كأداة تدخلية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العامة كالاستقرار والنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد والعدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخول والثروات وغيرها. وعادةً ما يُنظر إلى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة وارتفاع التضخم والبطالة، قد دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف تحفيز النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار يشكّك العديد من الباحثين الاقتصاديين في صحة النظرية القائمة على قدرة الإنفاق الحكومي في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام(الفرضية الكينزية)، حيث يرى عدد من الباحثين أن النمو الاقتصادي هو المسبّب للإنفاق الحكومي وليس العكس(قانون فاجنر)، إلّا أنه وحسب العديد من الدراسات التجريبية على بعض اقتصاديات الدول تم إثبات وجود علاقة سببية متبادلة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي.

2-مشكلة البحث Research Problem:

يعاني الاقتصاد السوري عموماً من العديد من المشكلات الاقتصادية المتمثلة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل القومي الحقيقي، لا سيما في ظل الظروف والتحولات السياسية والاقتصادية التي مرت بها سورية خلال الفترة(2011-

2022)، ومن هنا كان التركيز على حجم الإنفاق العام الذي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، حيث يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة(2000-2020)؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1-ما هو أثر الإنفاق العام على الاستثمار الكلي في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة؟

2-ما هو أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة؟

3-أهميّة وأهداف البحث Research Importance and Objectives:

تنبع أهمية البحث انطلاقاً من كونه يتناول إحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق العام والتي تمسّ بدورها كافة أفراد ومؤسسات المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وتأثيرها الكبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي. حيث هدف البحث بشكل رئيس إلى تحديد أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة(2000-2020) من خلال دراسة ذلك الأثر على مكونين هامين للناتج المحلي الإجمالي هما(الاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي).

4-فرضيات البحث Research Hypotheses:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة(2000-2020).

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعيَّة الآتية:

1-لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الاستثمار الكلي في سورية خلال الفترة المدروسة.

2-لا يوجد أثر معنوي لحجم الإنفاق العام على الاستهلاك الكلي في سورية خلال الفترة المدروسة.

5-منهجيّة البحث Research Methodology:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين أساسيين:

الأول: أسلوب تحليلي من خلال عرض الأطر النظرية والفكرية التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

الثاني: أسلوب قياسي يعتمد على تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة باستخدام برنامج Eviews.

6-الدّراسات السَّابقة(Literature Review):

1_ دراسة (ديوب، 2017)[1]: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإنفاق العام(الجاري والرأسمالي) على النمو الاقتصادي في سورية في المدى القصير والطويل لتفسير معدلات النمو الاقتصادي المتقلّبة خلال الفترة من(1990-2010)، حيث تتحقق الدراسة من أثر الإنفاق الحكومي

على النمو الاقتصادي السوري باستخدام سلاسل زمنية سنوية لـ(21) سنة للفترة بين(1990–2010) وذلك بتطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي كمتغيرين مستقلين. وتؤكد نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الجاري على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدعم الفرضية الكينزية، في حين أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما قد يفسره انخفاض حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي عن المستوى الذي يضمن تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2_ دراسة (شكر، 2021)[2]: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في مصر من جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى باستخدام اختبار السببية(تودا ياما موتو)، كما هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، وفي الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وكانت الفترة المدروسة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستهلاكي(1990–2018) باستخدام بيانات سنوية في مصر، والفترة المدروسة للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري(2002–2018) باستخدام بيانات ربع سنوية في مصر على اعتبارها كانت متاحة خلال تلك الفترة. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل والقصير بين الناتج المحلي الإجمالي في مصر وكل من الإنفاق الحكومي

الاستهلاكي والاستثماري، وتوجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وهو ما يؤيد قانون فاجنر، ولكن توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري مما يؤيد قانون فاجنر وفرضية كينز في مصر.

3_ دراسة (شوكت، 2022)[3]: أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللانفطي في العراق.

هدفت الدراسة إلى رفع مستوى الإنفاق الحكومي الاستثماري لزيادة تأثيره وقدرته على تحفيز التنمية والنمو للناتج المحلي اللانفطي في العراق، حيث أُجريت الدراسة للإجابة على مجموعة من الأسئلة التي تمثل جوهر المشكلة البحثية: هل ساهم الإنفاق الاستثماري الحكومي في تنمية الناتج خلال السنوات الماضية، وإلى أي مدى تطور هذا الإنفاق؟ اعتمدت الدراسة أسلوب منهج التحليل الكمي الذي تناول تطور حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج اللانفطي في العراق خلال مدة الدراسة، وتم استخدام المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج المحلي اللانفطي من خلال اختبار العلاقة السببية باستعمال البرنامج الإحصائيEviews10. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي اللانفطي في العراق، ولكن استجابة الناتج للإنفاق مازالت دون المستوى المطلوب في حالة تغير الإنفاق، كما أظهرت النتائج أن الإنفاق الاستثماري الحكومي لم يُبنى على أساس خطة استثمارية وإنما على أساس الفائض المتبقي من الإنفاق الحكومي الجاري.

4_ دراسة (Ahuja, Pandit, 2020)[4]:

Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي: أدلة من البلدان النامية.

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات أكثر وفرة تغطي 59 دولة في إطار زمني يمتد من(1990–2019) حيث أُجريت الدراسة في سياق البلدان النامية التي بدأت تبرز كقوة اقتصادية عالمية، وتستخدم الدراسة البيانات الثانوية للتمويل العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وتمتد تلك العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تدعم النتائج الإطار الكينزي الذي يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج التأثير الهام والإيجابي لكل من الإنفاق العام والاستثمار على النمو الاقتصادي، من جهة أخرى فإن النمو السكاني والبطالة لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

5_ دراسة (Rahman, 2023)[5]:

The Impact of government expenditure on economic growth: A Study of SAARC countries

تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي له تأثير على النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبالتالي تحديد فيما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، وما إذا كان التوازن طويل المدى هو علاقة مهمة بين المتغيرين. اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية فقط، وتم استخدام التقنيات الكمية مثل الانحدار والتكامل المشترك والسببية في منظور

بيانات دول رابطة جنوب آسيا بما في ذلك بنغلاديش والهند وباكستان وسيريلانكا وبوتان ضمن سلسلة زمنية من 2011 حتى 2020، حيث تم استخدام برنامج Eviews والحصول على البيانات من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمواقع الإلكترونية لدول مختارة والبنك الدولي وبنك بنغلاديش. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي قوي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المدروسة، وتتمتع النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي بعلاقة طويلة الأمد، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية وقانون فاجنر .

7-الإطار النظري:

أولاً: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحوّلها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخّلة ثم إلى الدولة المنتجة، أدى إلى إحداث تطورات وتغييرات في أهمية وحجم الإنفاق العام باعتباره أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي تعكس بدرجة كبيرة فاعلية الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد حجم الإنفاق العام كماً ونوعاً وبشكل مستمر في معظم دول العالم رغم معارضة بعض الاقتصاديين لزيادته، وقد سُمّي تطور حجم الإنفاق العام بظاهرة نمو الإنفاق العام [6]:

ثانياً: أسباب نمو ظاهرة الإنفاق العام:

إن حجم الإنفاق العام ازداد بشكل مستمر في معظم دول العالم، وتعتبر ظاهرة الإنفاق العام إحدى السمات المميزة للمالية العامة من أجل توفير الخدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن زيادة النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة والمترتبة عليها، كما لا تؤدي حتماً إلى زيادة التكاليف

على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، وإن ظاهرة النمو في الإنفاق العام تعود إلى أسباب عديدة تظهر في مجموعتين [7] [4]:

المجموعة الأولى: أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام:

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبّرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، ومن أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

1-زيادة عدد السكان: إن زيادة عدد السكان يتطلب زيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع من أجل المحافظة على مستوى نصيب الفرد من تلك الخدمات، كما أن ارتفاع عدد السكان يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، ولهذا فإن الزيادة في عدد السكان يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

2-التوسع في الجهاز الإداري للحكومة: إن التوسع في الأجهزة الإدارية للحكومة يزداد بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، مما يترتب على ذلك التوسع في الجهاز الإداري زيادة في حجم الإنفاق العام، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من العاملين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة الظاهرية.

3-أسباب إدارية: إن التوسع في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أية منفعة عامة يترتب عليه تزايد ظاهرة البطالة المقنعة، كما أن التوسع في الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية دون أي تطور في المنفعة العامة يؤدي إلى زيادة حجم النفقات الظاهرية.

4-انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة، وهو ما يدفع الدولة إلى رفع القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة.

المجموعة الثانية: الأسباب الحقيقية لنمو الإنفاق العام:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام الزيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وتقسم الأسباب الحقيقية للنفقات العامة إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية على الشكل الآتي:

1-الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي أسهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة: تطور دور الدولة الاقتصادي(أي أن تطور النشاط الاقتصادي في الدولة يتطلب منها التدخل في حلّ الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي)، والنمو الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل القومي(أي أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي مرتبط بالزيادة في حجم الدخل القومي).

2-الأسباب السياسية: إن من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة هي تطور الفكر السياسي في الكثير من المجتمعات وانتشار المبادئ الديمقراطية، وتزايد الإنفاق الحربي وخصوصاً في الدول النامية، إضافةً إلى التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها ونوعها.

3-الأسباب الاجتماعية: إن تزايد الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع أسهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات المتضررة، إضافةً إلى التوسع في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل التأمين الصحي

للعاملين والتأمين ضد البطالة وتعويضات إصابات العمل ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل ذلك أدى لزيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

4-الأسباب المالية: يجب على الدولة التنويع في مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها مما يزيد من تقدم الدولة اقتصادياً وإدارياً واجتماعياً، كما يجب على الدولة وضع شروط سهلة ومناسبة على القروض الممنوحة للأفراد وإعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية والاجتماعية.

ثالثاً: قواعد الإنفاق العام:

هناك ثلاثة قواعد أساسية للإنفاق العام تتمثل في الآتي [8] [9]:

1-قاعدة المنفعة: يعتبر تحقيق أو إشباع الحاجات العامة أحد الأهداف والأركان الأساسية للنفقات العامة، ولا يجوز التمييز بين الأفراد عند القيام بالتوزيع والإنفاق، الأمر الذي يقتضي قيام الدولة بدراسة البيانات والإحصائيات لمعرفة مدى حاجة كل فرد حتى تتمكن من تحقيق أقصى منفعة ممكنة.

2-قاعدة الاقتصاد: وتعني هذه القاعدة الابتعاد عن الإسراف والتبذير عند تقدير النفقات العامة لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع الأموال العامة مما يضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالضريبة مبرراً للتهرب منها، فقاعدة النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة.

3-قاعدة الترخيص: الإنفاق عبارة عن التصرف في مال يخرج عن الخزانة العامة غير مملوك لفرد معين يدفعه حرصه عليه إلى مراعاة الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أفضل صورة، ومن هنا تنشأ ضرورة فرض رقابة دقيقة على الإنفاق العام.

وتظهر أهمية هذه القاعدة بأنها ضرورية لتحقيق الفاعدتين السابقتين والتأكد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام

الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.

رابعاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يتحقق النمو الاقتصادي من خلال زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة، ويتصدر الناتج المحلي الإجمالي مفاهيم الاقتصاد الكلي لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعبر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي للبلد، ويعرف بأنه عبارة عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة، ويشير هذا التعريف إلى العوامل الأساسية الآتية[10] [11]:

1-السلع والخدمات النهائية: هناك العديد من السلع التي يتم إنتاجها في الاقتصاد ولا تصنف ضمن السلع النهائية، وبدلاً من ذلك تصنف كسلع وسيطة يتم إنتاجها من أجل استخدامها في عملية إنتاجية أخرى.

2-استثناء السلع المستعملة والمبادلات الورقية: يتعلق الناتج المحلي الإجمالي بالإنتاج الجديد أو الحالي فقط، فالناتج القديم لا يتم احتسابه من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنه تم حسابه سابقاً عندما تم إنتاجه، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يتجاهل جميع مبادلات النقود والسلع التي يتم انتقالها من يد لأخرى دون أن يكون هناك سلع وخدمات تم إنتاجها.

3-استثناء المنتجات التي يتم إنتاجها خارجاً من قبل عوامل إنتاج محلية: حيث يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي إجمالي دخول عوامل الإنتاج الرئيسية(الأرض-العمل-رأس المال) الموجودة داخل المحيط الجغرافي والتي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة.

خامساً: المفاهيم المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي:

يمكن إجمال أهم المفاهيم الأساسية التي يتم استخدامها أثناء دراسة الناتج المحلي الإجمالي بالآتي [12]:

1-الناتج القومي الإجمالي: يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها ضمن فترة زمنية محددة من قبل عوامل الإنتاج التي يمتلكها مواطنو البلد بغض النظر عن مكان إنتاج المنتجات.

2-الناتج القومي الصافي: يمثل مجمل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي وذلك بعد استبعاد قيمة اهتلاك رأس المال.

3-الدخل القومي: يمثل مجموع دخول عوامل الإنتاج التي تم تلقّيها من العمالة ورأس المال والأرض، وتجمع بشكل أساسي بعد طرح استهلاك الأصول والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم يصبح الدخل القومي يمثل مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات.

4-الدخل الشخصي: هو عبارة عن الدخل الوطني مطروحاً منه الأرباح غير الموزعة والضرائب على الأرباح وأقساط التأمينات الاجتماعية مضافاً إليه التحويلات.

5-الدخل المتاح: يمثل الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب الشخصية، وبالتالي يمثل مقدار الدخل الذي يتوجب على القطاع العائلي صرفه أو ادخاره، حيث أن الدخل المتاح عادةً ما يُنفق لأغراض الاستهلاك أو الادخار والذي بدوره يتحول إلى استثمار.

سادساً: طرائق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاثة طرائق أساسية لحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في الآتي [9]:

1-طريقة الإنفاق: إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لهذه الطريقة تساوي الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة(القطاع العائلي-قطاع الأعمال-قطاع الحكومة وصافي المعاملات الخارجية)، وهو ما يمثل أنواع الإنفاق الأربعة: نفقات استهلاكية(C)-نفقات

استثمارية(I)–نفقات حكومية(G)–صافي الصادرات(Xn)، وبالتالي يمكن تلخيص ذلك بالمعادلة الآتية:

$$GDP=C+I+G+(EX-IM)$$

2–طريقة الدخل: إن السلع والخدمات المنتجة هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج(العمل–الأرض–رأس المال–المستحدث/الإدارة/)، وبطرح قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة السلع والخدمات نحصل على قيمة الناتج، وتتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:

–العمل ويطلق على عائده الأجور (W)

–رأس المال ويطلق على عائده الفائدة(I)

–الأرض ويطلق على عائدها الريع(R)

–المستحدث ويطلق على عائده الربح(P)

وبالتالي يمكن تلخيص ذلك بالمعادلة الآتية:

$$GDP=W+R+I+P$$

3–طريقة الإنتاج: وتشمل:

أ–طريقة المنتج النهائية: وفق هذه الطريقة فإن الناتج المحلي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، حيث لا يتم احتساب قيمة السلع الأولية(كالمواد الخام) أو قيمة السلع الوسيطة(التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى) وذلك من أجل تجنب مشكلة تضاعف الحساب.

ب–طريقة القيمة المضافة: تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة المستلزمات الوسيطة التي حصلت عليها الوحدة واستخدامها في عمليات الإنتاج خلال فترة سنة، أي أن:

القيمة المضافة=القيمة الإجمالية للمنتج–مستلزمات الإنتاج

سابعاً: العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي:

تتعدد العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومن أهمها [13]:

1-الظروف الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والظروف المناخية المختلفة.

2-الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من السلع والخدمات.

3-كمية ونوعية الموارد الاقتصادية التي تحدد كمية ونوعية ما ينتج، وبالتالي تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4-علاقة عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

ثامناً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي:

تحتلّ العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي مكانةً هامة في النظريات الاقتصادية، فالنظرية الكلاسيكية متمثلةً في قانون فاجنر تفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، أي أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، وعلى عكس النظرية الكلاسيكية تفترض النظرية الكينزية أن زيادة الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي أن العلاقة السببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وإن أول من أوضح العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي هو الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر، حيث وجد أنه مع زيادة النمو الاقتصادي فإن الإنفاق الحكومي سوف يزداد في الأجل الطويل، وهذه العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي عُرفت بعد ذلك بقانون فاجنر أو قانون زيادة نشاط الدولة،

حيث يرى فاجنر أنه من خلال عملية التصنيع يزداد نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن ثم يزداد نصيب الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق [14].

وأوضح فاجنر أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية لزيادة الإنفاق الحكومي بسبب زيادة النمو الاقتصادي وهي [15] [16]:

1-أثناء التصنيع ومع تغير الهيكل الاقتصادي ستحلّ الوظائف الإدارية والتنظيمية للدولة محل النشاط الخاص لأن التغيرات في الهيكل الاقتصادي تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية متطلبات الحماية العامة والأنشطة التنظيمية في المجتمع.

2-يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الثقافية والرفاهية التي تتصف بأنها ذات مرونة عالية بالنسبة للدخل ومن ثم يزداد الإنفاق الحكومي لتلبية هذه المتطلبات.

3-تكون مشاركة الدولة مطلوبة لتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الكبيرة التي يتم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات التكنولوجية للمجتمع الصناعي والتي لم يلبّيها القطاع الخاص.

بعبارة أخرى ينص قانون فاجنر على أن الإنفاق الحكومي ينمو بسبب زيادة الطلب على السلع العامة التي تصاحب الزيادة في النمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك فإن قانون فاجنر يعني أن العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي متغير تابع بالنسبة للنمو الاقتصادي، ووفقاً لقانون فاجنر فإن الإنفاق الحكومي يتوقف على التغير في النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه غالباً بالناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي دالة في الناتج المحلي الإجمالي.

8- الإطار العملي (الدراسة القياسية):

1- البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 2000 إلى عام 2020. والجدول التالي (الجدول 1) يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

المتغير		مصدر البيانات	رمز المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع	المكتب المركزي للإحصاء	GDP
الانفاق العام/ استهلاكي	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء	CON
الانفاق العام/ استثماري	متغير مستقل	المكتب المركزي للإحصاء	INV
متغير وهمي	متغير مستقل	تم إعطاء قيمة 1 للفترة الخاصة بالحرب و 0 لباقي الفترة	W

الجدول 1 المتغيرات المستخدمة في الدراسة

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تعد مرحلة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل السلاسل الزمنية، واستنادا إلى النتائج التي تقدمها يتم اختيار النموذج الأفضل، وبشكل مختصر إذا كانت السلاسل مستقرة في مستواها الأصلي يصبح بالإمكان تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وفي حالة كانت مستقرة عند أحد مستوياتها (نفس درجة الاستقرارية) يمكن تطبيق طرق التكامل المشترك ومنها طريقة Johansen، أما في الحالة التي تكون فيها المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها فإن الأمر يتطلب استخدام منهجية $ARDL$

يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتتمثل في دالّة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وإحصاء Q

المعروف أيضا بإحصاء Box – Pierce، وإحصاء Ljung – Box، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller، واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller، واختبار فيلبس بيرون Phillips and Perron. واستخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller [17].

يتضمن اختبار Augmented Dickey and Fuller فرضيتين:

الفرض العدم: السلسلة تتضمن جذر وحدة غير مستقرة.

الفرض البديل: السلسلة لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة.

3- نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller, 1981) [18] على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF):

المتغير	نتيجة الاختبار	النموذج
GDP	مستقر عند الفرق الأول	بدون ثابت واتجاه
CON	مستقر عند الفرق الأول	مع ثابت واتجاه
INV	مستقر عند الفرق الأول	بدون ثابت واتجاه

جدول 2: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول 2 بأن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأول.

4- النموذج المستخدم في التحليل (ARDL):

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام $ARDL$ من خلال أسلوب " اختبار الحدود $Bound\ Test$" المطور من قبل (Pesaran et al, 2001)[19] حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي $(Autoregressive\ Model,\ AR)$ ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model). وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالّة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى $Pesaran$ أن اختبار الحدود في إطار $ARDL$ يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألّا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبارات التكامل المشترك مثل طريقة (Engel Granger, 1987) ذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة دوربن واتسن $(CDRW\ Test)$، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن $Johansen\ Cointegration\ Test$ [20] في إطار نموذج VAR. والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة، كما أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

5- نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL

أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

$UECM$ وذلك من خلال وذلك من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، ومن خلال تطبيق عدد من المعايير أهمها:

- معيار: $Final\ Prediction\ Error$
- معيار $Akaike\ Information\ Criterion$
- معيار $Schwarz\ Criterion$
- معيار $Hannan\ \&\ Quinn\ Criterion$

ويتم تعريف فترة الإبطاء المثلى (P) بأنها تلك الفترة التي يتحقق عندها أدنى قيمة للمعايير الأربعة السابقة عند إجراء الاختبار.

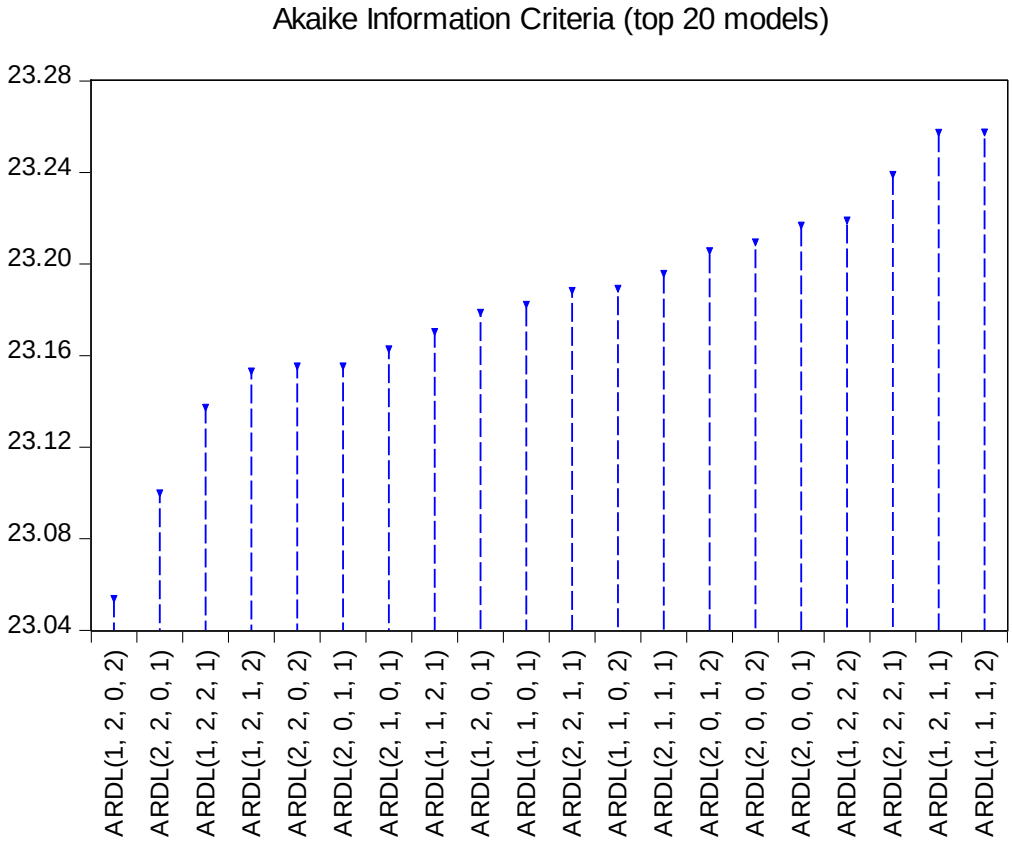

الشكل 1 تحديد رتبة النموذج الأفضل

Specification	Adj. R-sq	HQ	BIC	AIC*	LogL	Model
ARDL(1, 2, 0, 2)	0.995180	23.129585	23.501239	23.053873	-210.011797	34
ARDL(2, 2, 0, 1)	0.994952	23.175760	23.547414	23.100048	-210.450456	8
ARDL(1, 2, 2, 1)	0.994759	23.221627	23.634575	23.137502	-209.806271	29
ARDL(1, 2, 1, 2)	0.994675	23.237452	23.650401	23.153327	-209.956611	31
ARDL(2, 2, 0, 2)	0.994664	23.239587	23.652536	23.155463	-209.976895	7

الجدول 3 نتائج المعايير الخاصة باختبار رتبة الإبطاء المثلى

يلاحظ من كل من الشكل 1 والجدول 3 أن رتبة النموذج الأفضل هي $ARDL(1, 2, 0, 2)$

6- اختبار الحدود لنموذج $ARDl\ (Bounds\ TEST)$

يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ويوضح الجدول 4 نتائج الاختبار:

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	42.22182	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الجدول 4 :نتائج اختبار الحدود

يلاحظ من الجدول 4 أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود تساوي 42.22 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند جميع مستويات الدلالة، ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم تقدير معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير وكذلك معلمة متجه تصحيح الخطأ، لكن وقبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

7- اختبارات التحقق من جودة النموذج

أولاً: الاختبارات الخاصة بسلسة البواقي Residuals Diagnostics tests

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test:

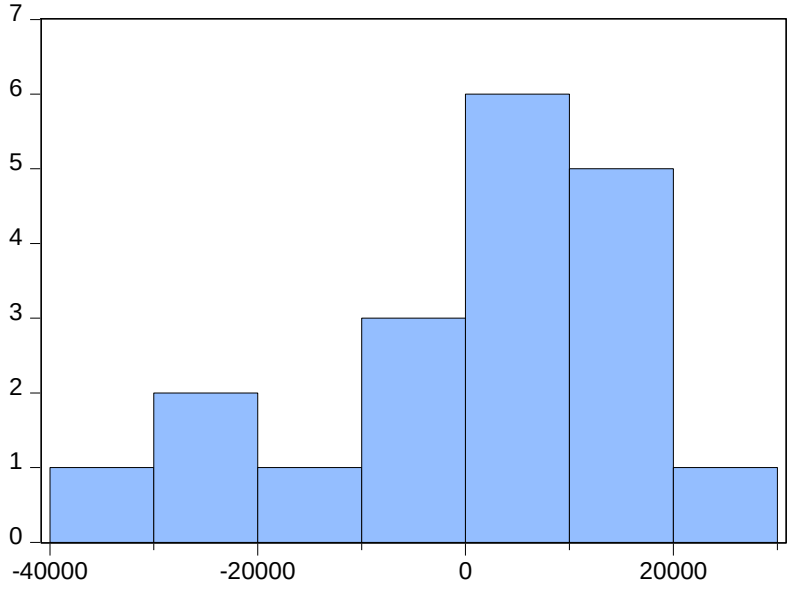

Series: Residuals	
Sample 2012 2030	
Observations 19	
Mean	1.54e-10
Median	4172.846
Maximum	22650.96
Minimum	-38596.41
Std. Dev.	15698.93
Skewness	-0.985323
Kurtosis	3.286189
Jarque-Bera	3.139235
Probability	0.208125

الشكل 2 التوزيع الطبيعي للبواقي

يلاحظ من قيمة الاحتمال الخاص بإحصاء $Jarque - Bera$ والتي تبلغ 0.2081 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم والذي ينص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبارات عدم تجانس التباين $Heteroskedasticity\ Test$

اختبار $Breusch - Pagan - Godfrey$

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.314020	Prob. F(8,10)	0.9430

الجدول 5 نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

اختبار $ARCH$

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.463557	Prob. F(1,16)	0.5057

الجدول 6 نتائج اختبار ARCH

يلاحظ من الجداول الخاصة باختبار $\mathbf{Breusch-Pagan-Godfrey}$ واختبار $ARCH$ أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية العدم والتي تنص على تجانس تباين سلسلة البواقي[21] [22].

ثالثاً: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (اختبار $Breusch-Pagan-Godfrey$)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.210629	Prob. F(2,8)	0.8144

الجدول 7 نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

يلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 5% وبالتالي قبول الفرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

بعد القيام بالاختبارات السابقة، يمكن القول أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي، وأنه يتصف بالمتانة القياسية *Econometric Robustness*

رابعاً: اختبارات استقرار هيكل النموذج:

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares):**

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من $CUSUM$ و $CUSUM\ of\ Squares$ داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وفقا لما اقترحه كل من $(BROWN, DURBIN, \& EVANS, 1975)$

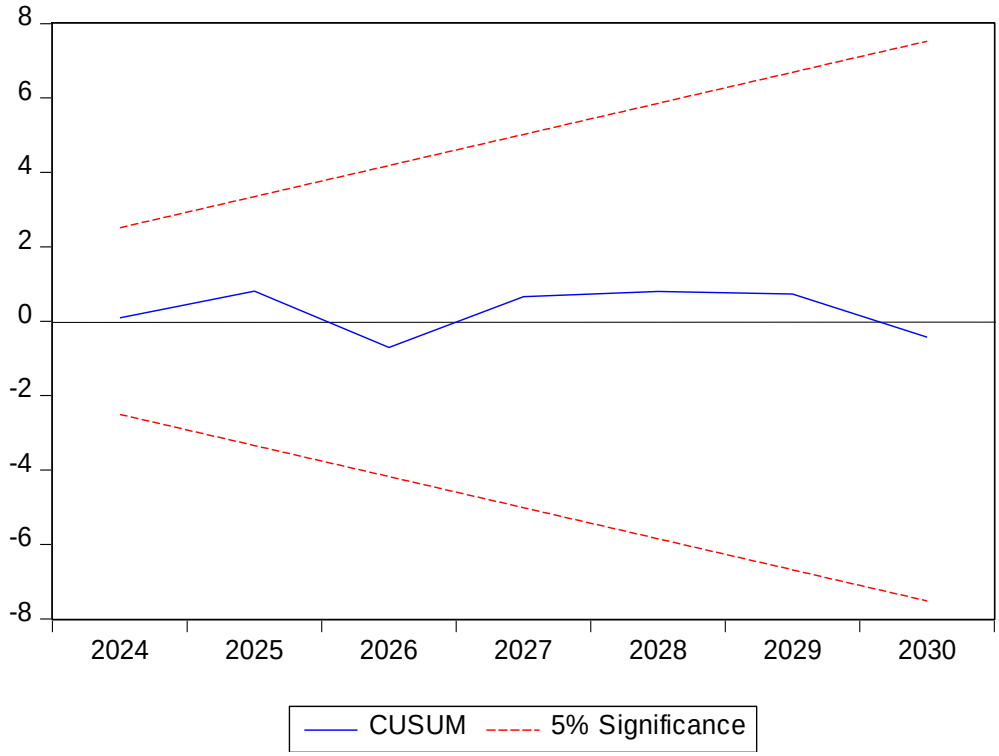

الشكل 3 اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

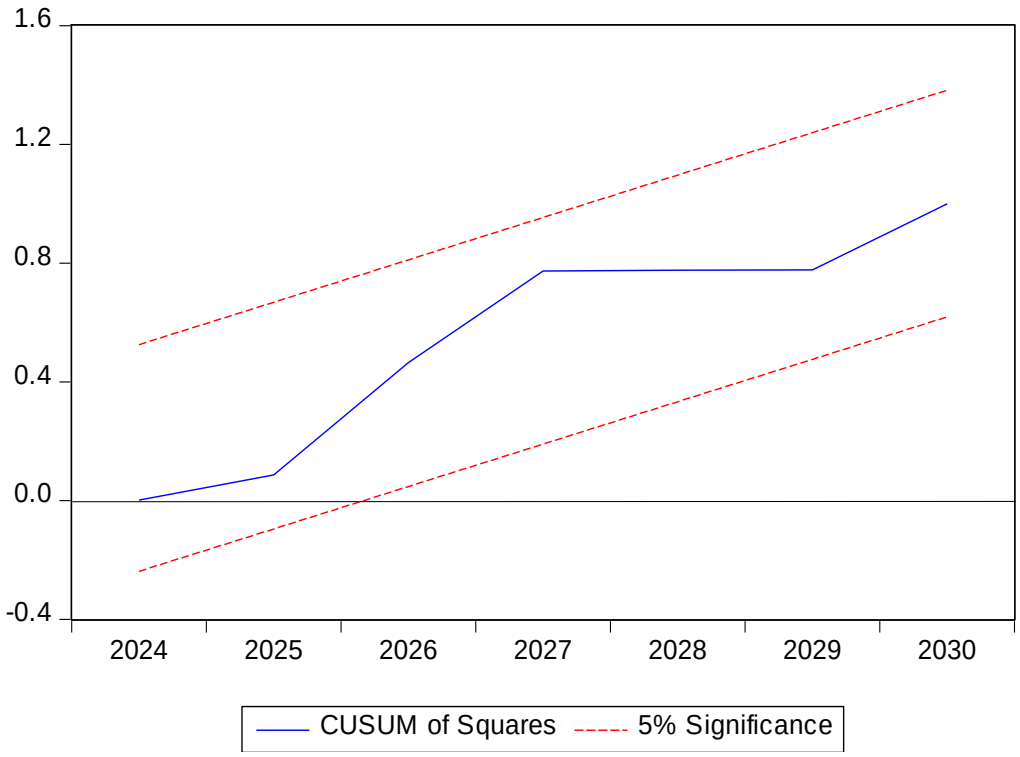

الشكل 4 اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

ومن خلال الرسم البياني (الشكل 3 و 4) يمكن ملاحظة أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. والشيء ذاته بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ ويتضح من هذين الاختبارين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

8- تقدير العلاقة طويلة المدى:

تظهر نتائج الجدول 8 نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل:

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CON01	4.133711	0.364156	11.35147	0.0000
INV	0.384072	0.204073	1.882034	0.0892
W	-876682.3	41220.33	-21.26820	0.0000
C	519896.4	65779.62	7.903610	0.0000

EC = GDP - (4.1337*CON01 + 0.3841*INV - 876682.2660*W + 519896.4403)

الجدول 8 معلمات النموذج على المدى الطويل

تظهر نتائج تقدير النموذج على المدى الطويل ما يلي: هناك أثر إيجابي ومعنوي لكل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري العام على الناتج المحلي الإجمالي (ويلاحظ أن معلمة الانفاق الاستثماري معنوية عند 10%، كما أن قيمة المعلمة صغيرة بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي العام)

عند تقدير العلاقة بين مكونات الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة المهمة هي العلاقة على المدى الطويل، وليس العلاقة على المدى القصير، لكن وفي الوقت نفسه لا بد من التأكد من أن كون معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، وتظهر نتائج الجدول 9:

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CON01)	1.202453	0.187562	6.410962	0.0001
D(CON01(-1))	-0.571690	0.227869	-2.508857	0.0310
D(W)	-33034.89	18942.43	-1.743963	0.1118
D(W(-1))	72637.04	31636.84	2.295964	0.0446
CointEq(-1)*	-0.554029	0.032227	-17.19165	0.0000

الجدول 9 نتائج نموذج المدى القصير وحد تصحيح الخطأ

يلاحظ من الجدول 9 أن قيمة $\mathrm{CointEq}(-1)$ تساوي -0.55، وبدرجة احتمال $\mathbf{0.000}$ وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 1%.

9- النتائج:

أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة القياسية وجود أثر إيجابي للانفاق الاستهلاكي العام والانفاق الاستثماري العام على الناتج المحلي الإجمالي، لكن يمكن ملاحظة أن أثر الانفاق الاستهلاكي العام كان أكبر بكثير من أثر الانفاق الاستثماري العام، وبشكل عام لا يمكن الاعتماد على زيادة الانفاق الاستهلاكي كمحفز للنمو على المدى الطويل بدون مواكبة هذه الزيادة بحدوث تطور مناسب بالطاقة الإنتاجية وهذا يتطلب توجيه الانفاق الاستثماري بطريقة أكثر فاعلية.

10-التوصيات:

1- أقترح على الادارة الاقتصادية اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحفيز الانفاق الاستثماري مثل : - تحسين المناخ الاستثماري العام (تبسيط اجراءات التراخيص ، تامين اماكن ومقرات بأسعار مناسبة في المناطق الصناعية ، المساعدة في التمويل مع الحد من تعقيدات مسألة الضمانات ، واعتبار المشروع ضامن لنفسه، المساعدة في تامين تمويل المعدات ومستلزمات الانتاج المستوردة بالقطع الاجنبي ، تامين الطاقة اللازمة للمشروع بتكاليف مدروسة ، المساعدة في تسويق الانتاج اقليميا ودوليا)، وذلك كون الانفاق الاستثماري يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومنعكساته على الدخل الفردي ، وزيادة الطلب ، وبالتالي المساهمة في النمو المستمر.

2- أقترح على الادارة الاقتصادية أن تعمل على ترشيد الانفاق الاستهلاكي غير الضروري، والكمالي ، وخاصة في فترة الأزمة في سورية ، كون ذلك يستلزم بجزء كبير منه زيادة الطلب على القطع الأجنبي ، وبالتالي فإن طلب الشرائح الغنية في المجتمع على القطع الأجنبي يزاحم طلب الشرائح الفقيرة على القطع الأجنبي، وبالتالي ترتفع أسعار الواردات ، وتتراجع القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود ، وتراجع طلبهم وهم الأغلبية ، سينعكس بتراجع الطلب الكلي ، وبالتالي يتراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي.

3- اقترح على الادارة الاقتصادية وضع خطة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح العاملين بأجر، كونهم يعيلو 80% من السكان ، ونصيبهم نحو 35% من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك سيسهم بزيادة الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري ، وبالتالي سيسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المراجع:

[1] ديوب، محمد(2017). *أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39(4)، ص ص: 95-109.

[2] شكر، محمد(2021). *العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في مصر*. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، 58(3)، ص ص: 93-122.

[3] شوكت، عفيفة(2022). *أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي على الناتج اللانفطي في العراق*. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(9)، ص ص: 529-545.

[4] Ahuja, D; Pandit, D(2020). Public Expenditure and Economic Growth: Evidence from the Developing Countries. Fortune Institute of International Business Reprints and permissions, pp: 1-9.

[5] Rahman, M(2023). The Impact of government expenditure on economic growth: A Study of SAARC countries. Noakhali science and technology university, Department of Business Administration, Bangladesh.

[6] Inacio, L; Silva, L(2010). The role of public investment in social and economic development. United Nations, New York.

[7] الغناي، بحري(2015). *أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1995-2009)*. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 25(3)، ص ص: 1213-1228.

[8] نصيرة، لوني؛ زكريا، ربيع(2014). **محاضرات في المالية العامة**. جامعة أكلي محمد أولحاج، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

[9] محمد، إيمان(2017). **أثر الإنفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي**. بحث لنيل درجة الإجازة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية.

[10] صخري، عمر(2005). **التحليل الاقتصادي الكلي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة.

[11] Alexiou, C(2009). Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from South-Eastern Europe (SEE). Journal of Economic and Social Research, 11, pp: 1-16.

[12] الحريري، محمد؛ الجزائرلي، ليلى(2012). **الاقتصاد الكلي**. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

[13] السلمان، مهند؛ البكر، أحمد(2016). **مفهوم الناتج المحلي الإجمالي**. إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

[14] Narayan, S; Rath, B; Narayan, P (2012). Evidence of Wagner's law from Indian states. Economic modeling, 29, pp: 1548-1557.

[15] Sideris, D(2007). Wagner’s law in 19th century Greece: a cointegration and causality analysis. Bank of Greece. Working paper, (64), pp: 1-19.

[16] Irandoust, M. (2019). Wagner on government spending and national income: a new look at an old relationship. Journal of Policy Modeling, (41), pp: 636-646.

[17] Harris, R. I. (1992). Testing for unit roots using the augmented Dickey-Fuller test: Some issues relating to the size, power and the lag structure of the test. Economics letters, 38(4), 381-386.

[18] Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072.

[19] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

[20] Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal of economic dynamics and control, 12(2-3), 231-254.

[21] Engle, R. F. (1982). Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation. Econometrica: Journal of the econometric society, 987-1007.

[22] Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1979). A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation. Econometrica: Journal of the econometric society, vol 47(issue 5), 1287-1294.